تقرير حول ندوة:
مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
" المكون الأجنبى كأحد معايير تحديد أولويات المشروعات التنموية"

في إطار النشاط العلمي لمعهد التخطيط القومي، عقد مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومي، ندوة بعنوان" المكون الأجنبي كمعيار فى تحديد أولويات المشروعات التنموية"، يوم الاثنين الموافق 21 مايو 2018، بحضور **أ.د/ علاء زهران رئيس المعهد،** وعدد من الخبراء من خارج المعهد(**د/ سلوى العنتري** المدير العام السابق لإدارة البحوث بالبنك الأهلي المصري، **وأ.د/ نجوى سمك** أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أ. **إيهاب طنطاوي** المسئول بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة)، **بالإضافة إلى أ.د/ نيفين كمال مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية وعدد من أساتذة مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ومركز السياسات الاقتصادية الكلية بالمعهد.**

وجرى حوار عميق حول الورقة الخلفية المقدمة من أ.د/ محمود عبد الحى صلاح الأستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي طرحت العديد من التساؤلات تتعلق بأربعة محاور رئيسية على النحو التالي:

المحور الأول: المكون الأجنبي وميزان المعاملات الجارية:

- إلى أي مدى يمكن استخدام آلية تخفيض قيمة الجنيه المصري لعلاج العجز المزمن في ميزان المعاملات الجارية أخذاً في الاعتبار مكوناته الثلاثة (السلعية والخدمية والتحويلية)؟
- ما هي الشروط التي تعظم من فرص نجاح ذلك؟ وهل تتوفر هذه الشروط في حالة الاقتصاد المصري؟
- وهل تصلح هذه الآلية لإفراز نتائج إيجابية لكل مكونات المتحصلات والمدفوعات في هذا الميزان؟

المحور الثاني: المكون الأجنبي وميزان المعاملات الرأسمالية والمالية:

- إلى أي مدى، وفي أي اتجاه، تتأثر تدفقات الاستثمار المباشر الداخلة والخارجة بانخفاض و/أو تخفيض قيمة العملة الوطنية؟
- هل جاء التخفيض الأخير لقيمة الجنيه المصري بنتائج إيجابية من قبيل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة؟ أم أن هذه النتائج قد تكون مختلطة إن لم تكن سلبية؟

المحور الثالث: المكون الأجنبي وتوجهات المشروعات التنموية فى مصر:

- إلى أي مدى تتحمل الخطط والسياسات الاقتصادية التي تم اتباعها مسئولية ذلك؟ وهل كان القدح المعلى في ذلك للعلم والعلماء أم لصناع ومتخذي القرارات؟
- إلى أي مدى يمكن استخدام المكون الأجنبي معياراً لترتيب أولويات مشروعات التنمية في مصر خاصة المشروعات الكبرى عامة كانت أم خاصة؟
- إلى أي مدى، وكيف، يتعين استخدام المكون الأجنبي معياراً أساسياً عند طرح استراتيجيات من قبيل التنمية المستدامة، وعند وضع خطط وسياسات لتحقيق هذه التنمية؟
- إلى أي مدى يمكن اللجوء إلى استخدام اتفاقيات التجارة والدفع للتغلب على قيد المكون الأجنبي؟
- ما هو الدور المطلوب من صناعتي الإعلان والإعلام، وضيوفهما من المختصين، لبناء وعى عام ورشادة فكرية وسلوكية – على المستويين الجمعي والفردي، والمستويات التنفيذية العامة والخاصة، وعموم المنتجين والمستهلكين – من أجل إرخاء (إن لم يكن التخلص من) قيد المكون الأجنبي على الحياة المجتمعية المصرية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؟

وقامت الدكتور سلوى العنتري بالتعقيب والإجابة على بعض التساؤلات المطروحة في الورقة الخلفية المقدمة وركزت على النقاط التالية:

- أن الاقتصاد المصري يعاني من ضعف مصادر النقد الأجنبي منذ الأحداث السياسية عام 2011 حتى الوقت الراهن.
- أن هناك فرق بين اتفاقيات التجارة والدفع وبين اتفاقية مبادلة الجنيه – اليوان الصيني، وقد اشترط صندوق النقد الدولي زيادة حجم الاحتياطيات الدولية لمصر إلى مستوى معين لكى تستطيع مصر الحصول على قرض الصندوق، لهذا تم اللجوء إلى اتفاقية مبادلة الجنيه– اليوان لزيادة حجم الاحتياطيات الدولية.
- إن القروض متوسطة وطويلة الأجل والتسهيلات الائتمانية، بالرغم من طبيعتها التعاقدية إلا إنها ليست بمنأى عن مخاطر تقلبات الصرف الأجنبي، فقد يحدث ارتفاع في سعر الصرف عند تسديد هذه القروض.
- إن من أهم أسباب العجز في ميزان المعاملات الجارية هو تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر للخارج بالعملة الصعبة، ولا تستطيع مصر وضع سقف لهذه

التحويلات لارتباط مصر مع صندوق النقد الدولي بحظر تقييد أو فرض مزيد من القيود على هذه التحويلات.

- إن معظم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مجال البترول وشراء شركات القطاع العام من خلال الخصخصة.
- أن المكون الأجنبي كأحد معايير إقامة المشروعات التنموية يختلف باختلاف المشروع، هناك قاعدة لدى البنوك المصرية مفادها " لا يتم منح قروض لمشروع معين تابع للقطاع الخاص، إلا إذا كانت إيرادات هذا المشروع بالنقد الأجنبي.
- أن مجمع الحديد والصلب، وصناعة الغزل والنسيج فى أمس الحاجة إلى الحصول على مكون أجنبي لاستيراد الآلات والمعدات ذات التكنولوجيا العالية.
- طالما أن هناك نقصاً في العملة الأجنبية لضعف مصادر توليدها، فلابد من إدارة مخاطر المكون الأجنبي إدارة فعالة لكى نحقق نتائج مرضية على مستوى الصناعة وعلى مستوى الاقتصاد ككل، ويمكن اشتراط الحصول على المكون الأجنبي لمشروع معين بأن يكون جزء من إنتاج هذا المشروع للتصدير، للحد من مخاطر نقص العملة الصعبة.

المداخلات

- في ضوء ضعف مصادر النقد الأجنبي، يتطلب الأمر ضرورة قياس الحجم الأمثل للاحتياطيات الدولية لمصر، باستخدام النماذج القياسية.
- أن الحديث عن إحياء مجمع الحديد والصلب وصناعة الغزل والنسيج المصرية من خلال توفير متطلباتهما من المكون الأجنبي، يتطلب حساب التكلفة والعائد لمثل هذه المشروعات.
- ضرورة قياس أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي على كل من معدل التضخم، ومعدل البطالة، الصادرات، والواردات، ومعدل النمو الاقتصادي.
- ضرورة الاهتمام بعدالة التوزيع، وفرض الضرائب التصاعدية.
- أن الاعتماد على المكون الأجنبي كمعيار في تحديد أولويات المشروعات التنموية، يتطلب دراسة أثر هذه المشروعات على التشغيل، والخامات المحلية، وخلق عملة صعبة.

- أن بداية الارتفاع الحالي في أسعار النفط العالمية من 76 إلى 80 دولار/البرميل، يشكل تحدياً جديداً أمام متخذ القرار، لأن هذا سيتطلب توفير المزيد من العملات الأجنبية لاستيراد احتياجاتنا من الطاقة.
- ضرورة دراسة الآثار الاقتصادية الكلية لاتباع سياسة نقدية توسعية، وأن هناك اتجاه لزيادة نسبة القروض للودائع.
- أن ضعف مصادر النقد الأجنبي في مصر، يرجع في المقام الأول إلى اعتماد الاقتصاد اعتماداً كبيراً على الخارج في معظم احتياجاتنا.
- عند مناقشة موضوع " المكون الأجنبي كمعيار في تحديد أولويات المشروعات التنموية"، لابد من الأخذ في الاعتبار ما يلى:
  - النظر إلى الرؤية الاستراتيجية للتنمية
  - الانطلاق من الوفاء باحتياجات القاعدة العريضة من الشعب المصري.
  - فرز هذه المشروعات من حيث الأهمية للتنمية الاقتصادية والأخذ في الاعتبار الروابط الأمامية والخلفية لهذه المشروعات.
  - الآثار الاجتماعية لهذه المشروعات.
  - مصادر التمويل ومدى توفرها.
- هل برامج الحماية الاجتماعية استطاعت الحد من الآثار السلبية لقرار تعويم الجنيه المصري؟
- إن تقوية مصادر النقد الأجنبي في مصر، يتطلب القضاء على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، وتشجيع وتقوية صناعات الاحلال محل الواردات.
- لابد من وضع حد للاستدانة الخارجية، والبحث عن سبل تخفيض الدين الخارجي.
- ضرورة قياس أثر الاستدانة كمصدر لتمويل المشروعات التنموية، في ظل ندرة موارد النقد الأجنبي في البلاد.
- أن تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، يساعد في نقل التكنولوجيا، وأن عدم وجود شريك محلى لا يشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما في قطاعي العقارات والاتصالات.
- أن مشروع الضبعة النووي، سيعمل على انخفاض نسبة المكون الأجنبي وزيادة نسبة المكون المحلى على المدى الطويل، إضافة إلى الاتجاه إلى استخدام الطاقات المتجددة (الرياح والطاقة الشمسية).
- أن اتفاقية التجارة والدفع كانت آلية لتوسيع القاعدة الانتاجية الصناعية المصرية .

- برنامج الاصلاح الاقتصادي الحالي الذى طبقته مصر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أواخر عام 2016، أدى إلى انخفاض الطلب على النقد الأجنبي، حيث أن تحرير سعر صرف الجنيه المصري، وزيادة أسعار الفائدة، ورفع أسعار الطاقة وارتفاع الضرائب غير المباشرة، وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية، وخفض معدلات نمو الانفاق العام الجاري والاستثماري، .... إلخ، قد أدى إلى خفض كبير في معدل نمو الطلب الكلى، الأمر الذى انعكس في خفض خطط التوسع في الاستثمار والاستيراد، وهى الأمور المرافقة لتنفيذ مثل هذه البرامج، كل ذلك من شأنه أن يؤدى إلى انخفاض الطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي يمكن توجيه هذا النقد الأجنبي إلى مشروعات تنموية يكون لها مردود إيجابي على الاقتصاد المصري.
- أن قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري قد يكون في صالح مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر التي **تنتج بهدف التصدير**، حيث يعنى ذلك خفض تكاليف الإنتاج، مما يجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية، وهذا من شأنه زيادة العائد على هذا الاستثمار.
- إن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري بعد تحريره قد لا يكون في صالح مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر التي **تنتج للسوق المحلى**، حيث يكون عائد هذه المشروعات بالعملة المحلية، وقد يسبب هذا خسارة لهذه المشروعات حينما يكون عائدها بالدولار، مما يؤدى إلى تخفيض هامش الربح مقوماً بالدولار، وبذلك يكون انخفاض سعر صرف العملة المحلية أقل جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.
- لابد من الأخذ في الاعتبار السياق السياسي للموضوعات المحورية في الاقتصاد المصري، ومن ضمنها المكون الأجنبي كمعيار في تحديد أولويات المشروعات التنموية.
- أن مقارنة سعر صرف الجنيه المصري إبان الخمسينات والستينات بسعر الصرف الحالي، يقتضى مقارنة مستوى المعيشة للغالبية الساحقة من المواطنين في الفترتين.
- توقع انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الجنيه في الفترة القادمة، ولاسيما في ظل تزايد حجم الاحتياطيات الدولية لمصر، وارتفاع معدل نمو الاقتصاد المصري إلى 5.5 %، وانخفاض معدل التضخم إلى 13%.
- في إطار الرد على بعض الآراء التي ترى أن التوقيت لم يكن مناسباً لشق الفرع الثاني من قناة السويس وتدشين العاصمة الإدارية الجديدة، وغيرها من مشروعات البنية التحتية، يمكن القول بأن هذه المشروعات لها مردودها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الكبير، ولو لم يتم تنفيذها لتطلب الأمر أضعاف التكاليف التي نفذت بها.
- أن الظروف السياسية والأمنية في الدول المجاورة، تعد سبباً رئيسياً في عدم تشجيع تدفق

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في الوقت الراهن.

- أن الوقت الحالي ليس مناسباً لإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، لارتفاع تكلفة الفرصة البديلة، حيث كان من الممكن، مثلاً، إنشاء محطات تحلية مياه البحر، للحد من الآثار السلبية لإنشاء سد النهضة وندرة الموارد المائية في المستقبل، وفي المقابل هناك من يرى ضرورة إنشائها لتفريغ العاصمة الأم.
- لا ينبغي أن يقتصر موضوع المكون الأجنبي على الحساب الاقتصادي المباشر وحده وإنما يتعين أن يمتد للحساب الاقتصادي غير المباشر وأيضاً للحساب الاجتماعي والسياسي والثقافي والتكنولوجي والأمني. فالمكون الأجنبي للمشروعات التنموية له صلاته وانعكاساته المباشرة وغير المباشرة على كافة جوانب الحياة المجتمعية.
- ضرورة اتخاذ المكون الأجنبي بمفهومه الواسع كمعياراً أساسياً لتحديد أولوية المشروعات التنموية من منظور شامل يأخذ في الاعتبار، أولاً: الحفاظ على قيمة العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية لتجنب ما يترتب على تدهور هذه القيمة من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية فضلا عن زيادة احتمالات عدم الاستقرار السياسي. وثانياً تعظيم فرص تواصل واستدامة التنمية الشاملة بفعل الحرص على أن تكون مقوماتها الأساسية تحت السيطرة الوطنية.
- ضرورة الحد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، والتركيز على الاقتصاد الحقيقي.
- ضرورة ترتيب الأولويات عند إقامة المشروعات التنموية أخذاً في الاعتبار المكون الأجنبي .